إيمان ناجح
دكتورة في القانون العام
والعلوم السياسية

DAR AL AFAK

جبايات الجهوية

المتقدمة ورهان تحقيق التنمية الترابية

الكتاب الثاني

الطبعة الأولى

الفهرس

مقدمة 3
الفصل الأول: الجهوية المتقدمة وآليات التدبيرالجبائي الترابي..... 11
المبحث الأول: ماهية الجهوية المتقدمة..... 15
المطلب الأول: الجهوية المتقدمة وإشكالية تدبير الشأن الترابي..... 15
الفرع الأول: مسار تطور الجهوية المتقدمة..... 16
الفقرة الأولى: الجهوية المتقدمة من الخطب الملكية إلى تقرير اللجنة الإستشارية حول الجهوية 18
الفقرة الثانية: الجهوية من المضامين الدستورية إلى المناظرة الوطنية الأولى 29
الفرع الثاني: حكامة تنزيل الجهوية المتقدمة لتدبير الشأن العام الترابي 42
الفقرة الأولى: تنزيل برنامج التنمية الجهوية 43
الفقرة الثانية: الجهوية المتقدمة وتشجيع الحكامة التشاركية داخل الجماعات الترابية 45
المطلب الثاني: توطيد الجهوية بواسطة تنزيل ورش اللاتمركز الإداري... 48
الفرع الأول: واقع سياسة اللاتمركز الإداري ومحدودية تحقيق التنمية.... 49
الفقرة الأولى: مرحلة تعزيز الأولويات الحكومية وتحقيق تركيز سلطة..... 50
الفقرة الثانية: مرحلة تأسيس نظام اللاتمركز..... 51
الفقرة الثالثة: مرحلة الرفع من وثيرة اللاتمركز..... 53
الفرع الثاني: ميثاق اللاتمركز الإداري أداة لترسيخ الجهوية المتقدمة..... 55
الفقرة الأولى: تكريس المشرع لمسألة تلازم اللاتمركز بالجهوية المتقدمة 55
الفقرة الثانية: سن الميثاق الوطني للاتمركز الإداري 57
الفقرة الثالثة: هيمنة المرتكزات القديمة ضمن الإصلاح الجديد للاتمركز الإداري 61
المبحث الثاني: الجبايات الترابية لكسب رهان الجهوية المتقدمة..... 64
المطلب الأول: الاستقلال المالي في ضوء القانون التنظيمي المتعلق بالجهات...65
الفرع الأول: مؤشرات الاستقلال المالي في تدبير المسطرة الميزانية..... 66

DAR AL AFAK

الفقرة الأولى: تمكين رؤساء الجهات من السلطة التنفيذية 66
الفقرة الثانية: اعتماد أساليب وآليات جديدة في التدبير 68
الفرع الثاني: مؤشرات الاستقلال المالي في النظام التمويلي للجهات 71
الفقرة الأولى: الموارد الذاتية الجبائية أساس لتحقيق الاستقلال المالي للجهات. 72
الفقرة الثانية: الموارد الذاتية غير الجبائية وتحقيق الاستقلال المالي للجهات 77
المطلب الثاني: الاستقلال المالي للجهات وتشخيص النموذج التنموي 78
الفرع الأول: عوائق الاستقلال المالي للجهات في ضوء القانون التنظيمي للجهات 79
الفقرة الأولى: اختلالات تدبير المسطرة الميزانية للجهات..... 79
الفقرة الثانية: ضعف المنظومة التمويلية للجهات..... 80
الفرع الثاني: مداخل تحقيق الاستقلال المالي للجهات..... 82
الفقرة الأولى: مداخل تحقيق الاستقلال المالي على مستوى تدبير مسطرة الميزانية..... 82
الفقرة الثانية: الاستقلال المالي بواسطة المنظومة التمويلية الذاتية للجهات.. 84
الفصل الثاني: الجهوية المتقدمة ومطلب تحقيق التنمية الترابية 87
المبحث الأول: تدبير التنمية الترابية..... 91
المطلب الأول: ماهية التنمية الترابية 93
الفرع الأول: الأسس التنظيمية لتدبير التنمية الترابية..... 94
الفقرة الأولى: التنمية الترابية في ضوء مقتضيات التفريع والمساعدة..... 94
الفقرة الثانية: موقع الجهة في تكامل مستويات تدبير التنمية الترابية 97
الفرع الثاني: حدود تدبير التنمية الترابية بالمغرب 100
الفقرة الأولى: إشكالية توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية وآثارها في التنمية الترابية..... 100
الفقرة الثانية: حدود التأطير القانوني للموارد المالية الترابية 102
المطلب الثاني: تشخيص واقع التنمية الترابية بالمغرب 106
الفرع الأول: الجماعات الترابية كآلية لتحقيق التنمية.....107
الفقرة الأولى: واقع التنمية على المستوى الجهوي..... 108
الفقرة الثانية: واقع التنمية على مستوى العمالات والأقاليم والجماعات... 112

DAR AL AFAK
COPY

الفرع الثاني: آليات لامركزة لتحقيق التنمية الترابية.....116
الفقرة الأولى: ممثلو السلطة المركزية وسؤال التنمية 117
الفقرة الثانية: المراكز الجهوية للاستثمار والتنمية الترابية 119
المبحث الثاني: واقع العلاقة بين التنمية الترابية والنموذج التنموي.....123
المطلب الأول: واقع التجربة التنموية الأوروبية.....125
الفرع الأول: واقع النموذج التنموي الإسباني.....126
الفقرة الأولى: واقع التجربة التنموية الاسبانية ونشأتها 127
الفقرة الثانية: اللامركزية في إسبانيا ودعم التجربة التنموية..... 132
الفرع الثاني: النموذج التنموي الفرنسي 134
الفقرة الأولى: مقومات النموذج التنموي الفرنسي 136
الفقرة الثانية: اللامركزية في فرنسا وواقع التنمية الترابية..... 140
المطلب الثاني: انفتاح النموذج التنموي الجديد ومتطلبات تحقيق الجهوية الموسعة.....144
الفرع الأول: تنزيل النموذج التنموي السابق ترابيا وتكريس أعطاب التنمية...145
الفرع الثاني: النموذج التنموي الجديد ورهان تحقيق التنمية الترابية بالمغرب151
الفقرة الأولى: مدخل إصلاح النموذج التنموي لتنزيل الجهوية المتقدمة.... 152
الفقرة الثانية: إصلاح النموذج التنموي لتحسين مردودية الجبايات الترابية159
الفرع الثالث: رهان التنمية الترابية وأسس بناء النموذج التنموي الجديد ترابيا. 161
الفقرة الأولى: اعتماد سياسة حكماتية لتدبير الموارد البشرية 161
الفقرة الثانية: الحكامة المالية كدعامة لتجويد التدبير المالي الترابي..... 168
خاتمة 175
قائمة المراجع.....183
الفهرس.....205

DAR AL AFAK
COPY



إيمان ناجح

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

في ظل التراكم الإيجابي الذي حققته اللامركزية بالمغرب، كما جاء في الفقرة الأخيرة من الفصل الأول من الدستور على أن "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة"، حيث يعتبر ورش الجهوية المتقدمة أحد المرتكزات الأساسية الذي يقوم عليها التنظيم الترابي للمملكة. وقد نهج المغرب طريق الجهوية المتقدمة في إطار البحث عن نظام للحكامة الترابية يكون فعالا وملائما، بداية بمقتضيات دستور 2011 الذي رسم معالم الجهوية المتقدمة، مرورا بالمستجدات التي جاءت بها النصوص التنظيمية، وصولا إلى تنظيم المناظرة الوطنية الأولى والثانية للجهوية المتقدمة، التي نظمت من طرف وزارة الداخلية وجمعية جهات المغرب تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مناسبة جديدة لتعميق التفكير وتأكيد العزم على المضي قدما في مسلسل تنزيل الجهوية المتقدمة، والوقوف عند الإنجازات التي تحققت والورشات التي ينبغي تحقيقها في المستقبل.

كما يعتبر تدبير التنمية الترابية هو تدبير تنموي الهدف منه الارتقاء بالخدمات العمومية الترابية، وتوفير الخدمات المجالية والاجتماعية للمواطنين، وفق نموذج تنموي يجب أن يكون دامجا ومستداما يراعي البعد المجالي، لكونه يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الجهوية المتقدمة أو الموسعة، والبعد الاجتماعي وذلك نظرا لأن المغرب يسير نحو نهج دولة اجتماعية بدرجة أولى والقدرة على التأقلم مع التحولات التي يعرفها العالم.

ويتوقف نجاح النموذج التنموي في تحقيق التنمية الترابية، على عدة عناصر تهدف بشكل أساسي إلى توطيد الثقة وانخراط المواطنين في المشاريع المقترحة والأهداف المسطرة ضمنه، من خلال احترام سيادة القانون، وتحديث الإدارات والمؤسسات، وتعزيز اللامركزية وتفعيل اختصاصات الجماعات الترابية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الجبائية والاجتماعية، وترسيخ التشاور بين جميع الفاعلين وذلك بإشراك المواطنات والمواطنين في اتخاذ القرار، من خلال آليات حديثة ومستدامة مبنية على التعاقد ما بين الدولة والجماعات الترابية وسكان هذه الجماعات، وكل هذا يبقى رهين بنهج مقاربة إلتقائية بين مختلف القطاعات والفاعلين لضمان تنزيل أمثل للنموذج التنموي، لبلوغ الهدف المنشود ألا وهو تحقيق التنمية الترابية.

مكتبة دار السلام

الثمن 100 درهم

9 789920 230322

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

DAR AL AFAK
COPY